مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية
المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية

30 مارس 2009

يَصدر هذا البيان الخاص للتعريف بآراء وزراء مجموعة الأربعة والعشرين
قبل انعقاد قمة زعماء مجموعة العشرين في لندن

1- لا يزال الاقتصاد العالمي غارقا في خضم أزمة ربما تكون الأعمق والأكثر انتشارا في العصر الحديث. وبالرغم من أن منشأ الأزمة كان في الاقتصادات المتقدمة، فإن انعكاساتها السلبية تواصل التأثير على البلدان النامية بشكل غير متكافئ. ونتيجة للانكماش الحاد في الصادرات وهبوط أسعار السلع الأولية وتقلص تحويلات العمالة وانسحاب كم هائل من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، يشهد النمو تراجعا حادا والائتمان ضائقة شديدة ترتب عليهما ارتفاع مستمر في معدلات البطالة والفقر. ونحن نشدد على أن هذه الأزمة تتطلب حلولا جماعية تولي اهتماما كافيا لتأثيرها على البلدان النامية. وسوف تحتاج بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية إلى دعم عاجل غير مسبوق من المؤسسات المالية الدولية والمجتمع الرسمي الثنائي على أساس مستمر يتناسب مع تأثير الأزمة. وندعو زعماء مجموعة العشرين إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لاستقرار النظام المالي الدولي وإصلاحه، وتنشيط الطلب العالمي، وموازنة قصور التمويل الموجه إلى البلدان النامية والذي تسبب فيه وقوع الأزمة وردود أفعال البلدان المتقدمة، وإصلاح نظام الحوكمة في المؤسسات المالية الدولية.

2- ونرحب بالالتزامات التي تعهد بها أعضاء مجموعة العشرين لاستعادة نشاط الإقراض ومستوى الثقة في استقرار النظام المالي، واتخاذ إجراءات استثنائية ومالية لاستعادة النمو والوظائف، وتدعيم الركائز القومية التي يقوم عليها تنظيم الأسواق المالية، وتوثيق التعاون الدولي بما في ذلك التعاون بشأن شفافية الضرائب، كما ندعو لتنفيذ كل هذه الإجراءات على نحو منسق وعاجل. ونرحب بالتوسع في عضوية منتدى الاستقرار المالي ولجنة بازل، وندعو الهيئات الأخرى الواضعة للمعايير إلى أن تحذو هذا الحذو. ولا نزال نشعر ببالغ القلق إزاء خطر الحمائية، وخاصة زيادة اللجوء إلى الدعم المالي، ونهيب بزعماء مجموعة العشرين أن يقاوموا بشدة تطبيق التدابير الحمائية في التجارة والاستثمار والتمويل وخدمات العمالة. ونؤكد مجددا الأهمية الحاسمة لوضع احتياجات البلدان النامية في بؤرة اهتمام جولة الدوحة.

3- وفيما يتعلق بالصندوق، نرحب بقرار استحداث أدوات أكثر مرونة لمنع وقوع الأزمات وحل ما يقع منها حتى يصبح الصندوق أكثر فعالية في تلبية احتياجات كافة بلدانه الأعضاء. وندعو لتبسيط الشرطية وتركيزها والمساواة في تطبيقها مع إدراك الطابع الخارجي الذي تتسم به الأزمة في حالة البلدان النامية. ومن شأن ذلك أن يعزز الشعور بالملكية ويساعد في إزالة الوصمة التي ترتبط بالاقتراض من الصندوق.

4- وندعو صندوق النقد الدولي إلى إحداث توسع عاجل وكبير في الموارد المتاحة لأفقر البلدان من خلال تسهيلاته التمويلية، كما نهيب بمجتمع المانحين أن يعزز قدرة الصندوق على تقديم القروض بشروط ميسرة. كذلك ندعو إلى القيام بإصلاح عاجل وشامل لإطار التمويل الذي يستخدمه الصندوق في إقراض البلدان منخفضة الدخل حتى تزداد قدرته على تلبية احتياجاتها المختلفة.

5- ونظرا لحجم احتياجات التمويل الفعلية والمحتملة، فسوف يحتاج الصندوق إلى زيادة هائلة في موارده. ونحن نؤيد ضرورة الحصول على هذه الموارد من خلال الاقتراض في الأجل القصير، ونعتقد اعتقادا قويا أن هذا الاقتراض يجب أن يكون جسرا نحو

التوسع الدائم في موارد الصندوق من خلال زيادة عامة في حصص العضوية يتم استكمالها في موعد لا يتجاوز يناير 2011. وإضافة إلى ذلك، نؤيد بقوة إجراء تخصيص جديد كبير الحجم لوحدات حقوق السحب الخاصة يكفل زيادة الموارد المتاحة لكافة البلدان الأعضاء بما فيها البلدان الأفقر.

6- وندعو صندوق النقد الدولي إلى معالجة أوجه القصور في وظيفته الرقابية من خلال رقابة أكثر عدالة وفعالية على البلدان المتقدمة والأسواق المالية ذات الأهمية النظامية. وندعو إلى إجراء مراجعة مبكرة لدور الصندوق في النظام النقدي الدولي استرشادا بالدروس المستخلصة من الأزمة، بما في ذلك مراجعة عملات الاحتياطي الرئيسية.

7- ويضطلع البنك الدولي وغيره من بنوك التنمية متعددة الأطراف بدور حاسم في هذه الأزمة من حيث تمكين العمل بسياسات مضادة لاتجاهات الدورة الاقتصادية والحفاظ على الاستثمار في البلدان النامية. ومن ثم فإن هناك حاجة ملحة لتطويع أدوات هذه المؤسسات والتوسع فيها، فضلا على تحقيق زيادة كبيرة في الإقراض دون شرطية لا مبرر لها. وينبغي أن تكون بنوك التنمية متعددة الأطراف على استعداد لتعديل سياساتها التشغيلية والمالية حتى تتمكن من استخدام ميزانياتها العمومية إلى أقصى حد ممكن لتلبية احتياجات التمويل غير المسبوقة، بمساندة كاملة من مساهميها. وينبغي أن تعمل هذه البنوك على تحقيق زيادة كبيرة في رؤوس أموالها لضمان القدرة على التحرك اللازم تجاه الأزمة وتأمين التمويل طويل الأجل لأغراض التنمية في أعقابها. وعلى ذلك، ندعو لمراجعات تتم في الوقت المناسب وإجراءات عاجلة حسب مقتضى الحال لتعزيز كفاية رأس المال في منظومة بنوك التنمية متعددة الأطراف بما فيها مجموعة البنك الدولي.

8- ونظرا للمنعطف الحرج الذي تمر به البلدان الأفقر، يوجد احتياج بنفس الدرجة من الإلحاح لزيادة كبيرة في المساعدات الإنمائية الدولية وغيرها من نوافذ الإقراض الميسر من بنوك التنمية الدولية، فضلا على الاحتياج لتركيز هذه المساعدات في بداية التنفيذ، مع إدراك ما يستلزمه ذلك من عمليات إعادة تمويل إضافية لنوافذ الإقراض الميسر. ونؤيد الدعوة إلى بذل جهود استثنائية لتعبئة تمويل إضافي من شأنه حماية قطاعات السكان الضعيفة في البلدان الأفقر. ولن يتأتى التوصل إلى أي من هذه الأهداف دون مساعدات إنمائية بأحجام أكبر بكثير من المساعدات التي تتيحها الالتزامات الحالية.

9- وتعتمد فعالية وشرعية المؤسسات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اعتمادا حاسما على معالجة "العجز" الديمقراطي في هذه المؤسسات عن طريق تعزيز صوت البلدان النامية وزيادة تمثيلها في هياكل صنع القرار. وسوف يتطلب ذلك التزاما راسخا وإرادة سياسية قوية على أعلى المستويات. ونحن نؤيد كل التأييد إجراء عملية واسعة النطاق لإعادة مواءمة حصص العضوية في الصندوق، على أن تُستَكمل في موعد لا يتجاوز يناير 2011 بعد القيام بإصلاح شامل لصيغة الحصص يهدف إلى تصحيح مقياسَي الانفتاح والتغير. وبالنسبة للبنك الدولي، ندعو إلى الانتهاء من إعادة مواءمة الأصوات في موعد لا يتجاوز إبريل 2010 اعتمادا على صيغة تتناسب مع مهمته الإنمائية. وينبغي أن تهدف إعادة المواءمة في المؤسستين إلى الانتقال بالقوة التصويتية إلى وضع يحقق التكافؤ بين البلدان المتقدمة والنامية بمرور الوقت، دون إضعاف حصص وأنصبة البلدان النامية كل على حدة.

10- وينبغي اختيار رؤساء المؤسسات المالية الدولية وأعضاء إدارتها العليا من خلال إجراءات علنية تقوم على التنافسية والجدارة بغض النظر عن الجنسية. كذلك ندعو إلى إعادة التوازن في المجلسين التنفيذيين واللجنتين الوزاريتين حتى يتحقق تمثيل أكثر تكافؤا، بما في ذلك تمثيل إفريقيا جنوب الصحراء.